الأحياء القصديرية في المدن وفلسفة التخطيط الحضري

تاريخ الاستقبال: 2018/04/30
تاريخ القبـــول: 2018/06/06

أ/نوار نوال جامعة قسنطينة ـ2ـ

الملخص:

تعالج هذه المقالة ظاهرة اجتماعية، حظيت باهتمام كبير في الفكر الاجتماعي، الأمر الذي أدى إلى ظهور العديد من المداخل النظرية والمنهجية والمحاولات الامبريقية التي حاولت تشخيص الواقع الفعلي لهذه الظاهرة المتمثلة في الأحياء القصديرية، وفي هذا الإطار حاولنا إبراز النظريات المفسرة لها وعوامل وأسباب ظهورها، خصائصها وآثارها ونشأتها في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: المدينة ــ الاحياء القصديرية ــ التخطيط الحضري.

Résumé :

Cet article traité d'un phénomène social a reçu une grande attention dans la pensée sociale, cela a conduit à l'émergence de nombreuses approches théoriques et tentatives empirique qui ont tenté la diagnostiquer de la réalité réelle de ce phénomène des bidonvilles en essayant de mettre en évidence les causes de leur apparition, leurs effets et caractéristique, et sa création en Algérie.

Mots clés : la ville - les bidonvilles - Planification urbaine.

مقدمة :

تؤكد الشواهد التاريخية والواقعية أن الدراسات الحضرية حاولت منذ عشرينيات القرن الماضي تشخيص مشاكل المدن ومحاولة مواجهتها علاوة عن المحاولات التنظيرية الرامية إلى فهم حركية الواقع الحضري وما ينطوي عليه من مشكلات وعوائق، فلقد نظر بعض الباحثين إلى هذه المشكلات في ضوء النمو العشوائي غير المخطط، فساد البيئة أو سوء استعمالها، التفكك الاجتماعي الناجم عن الفقر وانخفاض مستوى المعيشة، في حين أنه ربطها البعض الآخر بفشل الأجهزة المسؤولة عن تنمية وتطوير المجتمع الحضري، وهذا لما يشهده مجتمع المدينة من نمو حضري غير مخطط، وتحولات سريعة متداخلة أدت إلى إحداث أشكال عديدة من التناقض داخل البناء الاجتماعي الحضري، وظهور العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والايكولوجية، ومن أهمها: الفقر، والأحياء المتخلفة، البطالة، الانحراف، التفكك الأسري انهيار البيئة الحضرية، القصور الواضح في المرافق والخدمات، التلوث، الامتداد الفيزيقي غير المخطط[1]، ونظرا لحيوية الموضوع وللتعرف عن الأسباب والقلق المتزايد بأهمية المشكلة وخطورتها، تندرج الاشكالية المثارة في معرفة الأسباب المؤدية إلى ظهور الأحياء القصديرية في المدن وكذا الآثار الناتجة عن ذلك باعتبارها ترتبط بواقع الأفراد والمجتمع سواء من الناحية الاجتماعية والبيئية، وبناء على هذا فإن التساؤل المطروح جاء كما يلي: ما هي الأسباب المؤدية إلى ظهور الأحياء القصديرية في المدن وما هي الآثار الناتجة عن ذلك؟، وللإجابة عن الإشكالية تم الاعتماد على الفرضية التالية: يوجد عدة أسباب تؤدي إلى ظهور الأحياء القصديرية في المدن كما لها آثار.

وتنوعت مبررات اختيار الموضوع بين مبررات موضوعية تنطلق أساسا من الأهمية البالغة التي تطرحها هذه الدارسة لدى المختصين والباحثين في الميدان والعلوم، وأخرى ذاتية تتمثل في الميل إلى دارسة المواضيع التي ترتبط بالفرد وعلاقته بالمجتمع، لمحاولة تقديم صورة عن الأسباب المؤدية إلى ظهور الأحياء القصديرية في المدن وكذا الآثار الناتجة عن ذلك من الناحية الاجتماعية والبيئية.

وباعتبار أن المنهج هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسة المشكلة، تتضمن قواعد وخطوات للإجابة على أسئلة البحث واختيار فرضياته، من أجل الوصول إلى اكتشاف الحقيقة والوقوف على نتائج دقيقة، تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي الذي استعمل في وصف الأحياء القصديرية.

ومن أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة تم التطرق الى تعريف المدينة، مفهوم الأحياء القصديرية، أسبابها، خصائصها، آثارها، دراسات حول الأحياء القصديرية في العالم، لنقف في الأخير على اقتراح بعض الحلول لمواجهة ظاهرة الأحياء المتخلفة.

1/ تعريف المدينة:

تعد المدينة ظاهرة اجتماعية، فهي اكثر من مجرد جزء من اجزاء المجتمع، فهي تمثل حقيقة اجتماعية، ولهذا اختلف علماء الاجتماع في تعريفها و لم يتوصلوا لحد الآن إلى تعريف موحد حيث يعرفها البعض من الناحية القانونية، والبعض الأخر من الناحية الديمغرافية...ويستخدم علماء الاجتماع مصطلح "**المدينة**" للتعبير في اطارها عن البيئة القائمة التي يسكن نطاقها سكان الحضر، في هذا الصدد فان تعبيرات الحضري والحضرية ما هي الا عبارات تستخدم للدلالة على الحياة الاجتماعية في المدينة، ويرجع تأكيد مفهوم المدينة وبلورته كمتغير اساسي في علم الاجتماع الحضري الى علماء الاجتماع الذين ينتمون الى مدرسة شيكاغو وعلى الاخص "**روبرت بارك**" ثم "**لويس ويرث**" و" **روبرت ريدفيلد**" واخرون من بعدهم، حيث اعتمد اهتمامهم في تفسير الحياة الحضرية على المفاهيم الايكولوجية في تفسير النشاط الاجتماعي، الا انها استبعدت المظاهر الاجتماعية للعلاقات الانسانية المتبادلة باعتبارها ميكانزمات لتفسير الانماط الايكولوجية[2]، اما "**لويس ويرث**" فيذهب الى ان المجتمع الحضري الذي يتميز بالحجم والكثافة واللاتجانس هو الاساس المحدد للتنظيم الاجتماعي والسلوك، وهذا ما اكده "**رادفيلد**" الذي يرى الى ان اللاتجانس والاتصال مميزات للمدينة[3]، كما تناول كل من "**سروكين وزيمرمان**" المدينة في ضوء خصائصها فقد جمعا ثمانية خصائص يختلف بها المجتمع الحضري عن المجتمع الريفي

وهي: المهنة، البيئة، حجم المجتمع المحلي، كثافة السكان، التجانس ولا تجانس، السكان، التمايز والتشريع الاجتماعيان، التنقل والحراك الاجتماعي، نسق التفاعل الاجتماعي، عدد ونمط الاتصالات[4]، وعليه يمكن القول ان المدينة بكل ظواهرها الاجتماعية عبارة عن موجودات مشخصة لها طبائع مختلفة وذات تكامل وظيفي، ويرى "**حسين عبد الحميد أحمد رشوان** "أنها:" مجموعة سكانية كبيرة مستقرة وذات كثافة سكانية مرتفعة، غير متجانسة، تنتشر بها تأثيرات الحياة الحضرية، لا يعتمد أفرادها في رزقهم على الزراعة وإنما يعملون في الصناعة والتجارة، تمتاز بزيادة التخصص وتقسيم العمل وتعدد الوظائف السياسية والاجتماعية، وقيام الهيئات والمؤسسات والجمعيات والإدارات وتوافر درجة عالية من التنظيم"[5]، كما يراها "**مصطفى الخشاب**" " بأنها:" مجموعة أو وحدة اجتماعية حضرية محدودة المساحة والنطاق ومقسمة إلى إدارات ويقوم النشاط فيها على الصناعة والتجارة، وتقل فيها نسبة المنشغلين بالزراعة وتتنوع فيها الخدمات والوظائف والمؤسسات، تمتاز بكثافة وسهولة مواصلاتها وتخطيط مرافقها ومبانيها وهندسة أراضيها، تتمايز فيها الأوضاع والمراكز الاجتماعية والطبقية"[6] أي أنها كل ما يختلف عن الريف من حيث الاتساع وعدد السكان وطراز المباني وهي مجال لتركز الاعمال ومنطقة للحكم، كما أنها مجال منظم ومقنن لحياة الافراد تعكس تنظيم اجتماعي معقد، ويذهب "**مايكل جرافت**" إلى أن المدينة:" مكان يتجمع فيه عدد من الناس ويعيشون حياتهم اليومية بكل ما فيها من علاقات تربطهم ببعضهم البعض سواء على الصعيد الخاص أو العام، وتكون هذه المدينة محدودة في مساحتها أو عدد سكانها وقد تتسع وتزيد"[7]، ويتضح من ذلك ان المدينة عبارة عن اطار فزيقي وسكان حيث يعبر المجال الحضري عن العلاقات الانسانية ويجسد ثقافة الانسان أي انها النطاق الحضري للأنساق الاجتماعية المتفاعلة مع البناء المادي الفيزيقي للمكان، واعتبرت الهيئات الدولية ووكالاتها المتخصصة ان كل مجتمع سكني يزيد عن 20000 نسمة مدينة، أما في الجزائر فإن المشرع هو الآخر عرفها انطلاقا من تعريفه للمدن الجديدة باعتبارها كل تجمع بشري ذي طابع حضري ينشأ في موقع خال أو يستند إلى نواة أو عدة نويات سكنية موجودة في شكل مركز توازن اجتماعي واقتصادي وبشري، بما يوفر إمكانيات التشغيل والإسكان والتجهيز، ونطلق على منطقة أو نعتبرها وسط حضري إذا زاد عدد سكانها عن 20 ألف نسمة بالإضافة إلى احتوائها على وظائف إدارية وتجارية وصناعية[8]، ويتضح ان هذه التعاريف اتخذت الحجم معيارا لكي نطلق على منطقة ما مدينة.

بناء على ما سبق يتضح أن المدينة هي أكثر من إطار فيزيقي بل تتعداه الى علاقات اجتماعية وممارسات ثقافية وسلوكيات حضرية مختلفة وهي بذلك تتشكل من إطار فيزيقي، اجتماعي وثقافي وتحمل مجموعة من الخصائص التي تميز سكانها.

2/ الأحياء القصديرية: مفهومها وأسباب نشأتها

لقد وصف الباحثون الأحياء القصديرية بكثير من الأسماء كما تعرف بعدة تسميات وهذا حسب البلد أو المنطقة التي توجد بها، حيث يرى المعجم الفرنسي أنها تمثل أشكالا خاصة لبؤس السكن الحضري، وتتكلم اللغة الفرنسية على الأحياء القصديرية وعلى المدن البائسة، وتتكلم اللغة الانجليزية عن الجماعات التي تحتل أرضا بغير حق أو أحياء واضعي اليد بالإضافة إلى the shanty Town الفضلات وcites word أحياء السجون وتسمى بالإسبانية Bariados et Barrios وبالشيليcanqamente وفي تونس تعرف بالمدن القصديرية les gourbivilles أما في الجزائر فقد عرفها الأستاذ "**فاروق بن أعطية**" بأنها مجموعة من البرارك[9]، ويرى "**ريتشارد ستيفن**" أن الأحياء القصديرية هي مناطق ينجز فيها السكان بناياتهم بمجهودهم دون الاعتماد على مخطط أو الأخذ بعناصر تنظيم الحي الحضري أو الالتزام بقياسات ومواصفات المخطط والاعتراف بالمفاهيم الخاصة بالحدود، كما يرى أنها أحياء غير قانونية وغير رسمية، أما الثقافة الأمريكية فقد عرفت الأحياء القصديرية بأنها عبارة عن مناطق متخلفة أو مناطق إقامة الفقراء، تنتشر فيها عناصر الفقر والتخلف كسوء التغذية والمرض والجريمة وبؤس الأفراد وعجزهم، والمناطق المتخلفة أو الأحياء القصديرية هي الأمكنة

التي نجد فيها سوء الأحوال السكنية وذلك بتواجد مباني أو مساكن آيلة للسقوط تفتقر إلى قنوات الصرف وتتسم بالازدحام الشديد والتخلف والظروف الصعبة غير الملائمة وهذا ما يؤثر على الأمن والأخلاق[10].

ومفهوم الأحياء القصديرية مفهوم تقديري وليس تعاملي ويجب أن يكون تعريفه في ضوء العوامل الاجتماعية، الثقافية، السياسية، الاقتصادية، والنفسية التي تكون المحيط السكني، لأن الأحياء التي تعتبر غير قانونية أو غير رسمية في ثقافة ما تكون مناسبة في ثقافة أخرى، وفي هذا الإطار أوضح "**سولز باشر**" أن مفهوم هذه الأحياء يأخذ بعين الاعتبار الظروف الفيزيقية للمنطقة، وظروف السكن (الظروف الصحية، نقص في التجهيزات، اكتظاظ السكان)، وكذا نقص التنظيم الاجتماعي الفعلي للصورة الاجتماعية المتماسكة للأغلبية[11].

وتزدهر الأحياء الفقيرة في بيئات كثيرة فهي تنشأ عند المستنقعات وبجانب الهضاب والتلال، أما في المدن فنجدها بالقرب من المناطق الصناعية والمناجم، فقد انتهت دراسة منطقة نيودلهي بالهند إلى أن مدن العشش أو الصفيح أو الباسطى مناطق سكانية بنيت بطريقة غير قانونية في وسط المدينة القديمة أو بالقرب منها وبنيت أيضا على هامش المناطق الحضرية، كما تنشأ بجانب المقابر والطرق وقرب المساكن الجديدة، حيث تظهر في أمريكا اللاتينية آلاف من الأكواخ المظلمة بجانب المغارات والكهوف القديمة، في حين ترى الجمعية الاجتماعية لمدينة ريودي جانيرو بالبرازيل أن الفافيلا مجموعة من السكنات المبنية ذاتيا بدون تدخل المصالح العامة، ذات كثافة سكانية مرتفعة بنيت بطريقة فوضوية وبمواد غير مناسبة أو بنيت فوق أراضي الخواص بغير موافقة من أصحابها، وبالمقابل يرى "**زويق استيف**" أن الفافلات تتمركز فوق تلال المدينة أين توجد المواقع الرائعة والمثيرة للإعجاب، ويعتبر "**ألان فريس**" في دراسة حول هذه الأحياء بكونو نيجيريا في إفريقيا أن هذه البنايات غير قانونية يرجع أصلها في هذه البلاد إلى الحقوق الأولى لامتلاك الأرض.[12] ونجد في دراسة قام بها "**مارشال كليفار**" أن الأحياء القصديرية هي أنماط من البنايات لها خصائص معروفة عالميا فيها سكنات غير متناسبة مع المحيط والمخطط الحضري تفتقر إلى التجهيزات وتمتاز باكتظاظ وازدحام كبير، حيث تترجم بعض أنماط الحياة فهي تحمل مجموعة من الأسماء والقيم التي تظهر في سلوكيات صلبة وخشنة، ولامبالاة وخمول وعزلة اجتماعية[13] أي أن هذه الأحياء توجد غالبا على أطراف المدينة وتتصف بكل مظاهر التخلف والفقر وسوء التغذية، كما أنها مصدر من مصادر الجريمة (الإجرام) والسرقة والنهب ومن أهم أسباب وجودها الصناعة مع عوامل أخرى في الدول النامية.

اما في الجزائر فإن الأحياء القصديرية ليست وليدة التصنيع لأنها أول مرة ظهرت في عهد الاستعمار وبالتحديد سنة 1929 وهي السنة التي عرفت فيها فرنسا أزمة اقتصادية كبيرة، وبعد الاستقلال وجدت الجزائر مشكلة هذه الأحياء من ضمن المشاكل الأخرى التي خلفها الاستعمار[14]، وأمام هذا الوضع اهتم المخطط بهذه الأحياء في عملية التنمية والاقتصاد وباتت من الأمور الضرورية.

وتشكل ظاهرة الأحياء المتخلفة قاسما مشتركا لمدن العالم عامة ولمدن البلدان النامية خاصة التي تعاني من تضخم هذه الظاهرة بفعل النمو الحضري السريع وعدم تماشي العرض من الوحدات السكنية مع هذا النمو المصحوب بضغط شديد وطلب متزايد على رقعة الأرض السكنية، وعلى الرغم من اختلاف الباحثين في إعطاء مفهوم واضح للأحياء القصديرية إلا أن الكثير منها تشترك في مجموعة من **الخصائص** فمن الناحية الجغرافية بنيت على ضفاف الأودية، فوق الروابي، بالمناطق المرتفعة وبالمنحدرات وهذا ما يجعلها من حيث المكان صعبة التنقل، ممراتها موزعة توزيعا سيئا، تظهر هذه الأحياء وكأنها كتلة متماسكة ومتراصة وعرة الاختراق والدخول، أما من الناحية الثقافية فيتميز سكان الحي القصديري بالتقارب العقلي والديني والاستعانة بالالتزامات العرفية، وسيطرة اقتصاد العائلة الكبيرة، ومن الناحية الفيزيقية: فتنعدم به المرافق الضرورية والتجهيزات الاجتماعية ومصارف المياه والماء والغاز، بنيت المساكن بالطوب والخشب والقصدير، انتشار الفضلات والمهملات... بالإضافة إلى سوء المواصلات وسوء الحالة التعليمية والصحية، كثافة سكانية عالية، ارتفاع نسبة الأحداث والتشرد والطلاق، معظم السكان يعملون بالقطاع غير الرسمي... بالإضافة إلى أن الحي

القصديري مكان مزدحم بالمباني والمساكن ويبدو عليه علامات القدم وسوء الأحوال السكنية، يتميز بسوء الأحوال الاجتماعية لبعض المساكن وانتشار الروائح والاضطرابات، وانتشار الفقر وانخفاض المستوى الاقتصادي وارتفاع معدلات الجريمة، الانحراف، التشرد، الجهل، الوفيات، بالإضافة إلى انعدام وجود قنوات الصرف الصحي، والنظافة وانخفاض المستويات الصحية كما يحتوي المأوى الواحد على عدة أسر،[15] وعليه فان الحي القصديري يتميز بطابعه غير المناسب وانعدام التنظيم الاجتماعي الفعال والذي يتجسد في تدني مستوى الخدمات، شدة الازدحام والاختناق، كما انه يشكل أسلوب حياة يتجلى في ثقافة فرعية تتكون في مجموعة من المعايير والقيم المتمحورة حول تدني الصحة وممارساتها، السلوكات الانحرافية، الانعزال الاجتماعي واللامبالاة، وبذلك يكون سكان هذه الأحياء معزولون عن بنايات السلطة العامة.

إن الأحياء القصديرية ظاهرة منتشرة في معظم دول العالم تترجم الدليل القاطع والرمز الواضح لتفاقم أزمة السكن، ورغم انتشارها تختلف من مدينة إلى أخرى من حيث **أسباب** وجودها وأنماط مبانيها ونوعية الحياة بها، كما أن الأحياء القصديرية التي توجد في الدول المتقدمة أفضل بكثير من الأحياء التي نعرفها في البلدان النامية من حيث مبانيها وانخفاض كثافتها وقربها من المرافق العامة، وعموما ترجع أسباب نشأة الأحياء القصديرية إلى عدة عوامل أهمها: **الهجرة** التي حددت بأنها عملية انتقال أو تحول أو تغير فيزيقي سواء داخل بلد واحد أو من بلد إلى آخر وهذا ما يعرف بالهجرة الداخلية والخارجية، هذه العملية قد تتم بإرادة الفرد أو الجماعة أو تضطرهم ظروف لذلك، هذا الانتقال قد يكون دائم أو مؤقت، كما أن الحياة الاجتماعية للمهاجرين الذين يقيمون في المدينة والطريقة التي من خلالها تنتظم علاقاتهم الاجتماعية، تخضع كثيرا لتأثير الظروف الديمغرافية والاقتصادية أينما يعيشون، كما أنهم يؤثرون في المدينة من خلال حراكهم الجغرافي، ويترتب عن الزيادة المضطردة للهجرة نحو المدن نتائج اقتصادية واجتماعية كثيرة أهمها ضغط السكان على فرص العمل والخدمات المختلفة فمثلا يوجد حوالي مائتي بائع متجول بالقاهرة بينما لا تحتاج لأكثر من 15% منهم على أكثر تقدير، كما أن المهاجر وخاصة الريفي يبقى مرتبطا بموطنه الأصلي بطريقة أو بأخرى وهو ما يترتب عنه احتفاظ هؤلاء المهاجرين بثقافتهم القروية، وهذا ما يسمى بظاهرة ترييف المدينة[16] أي إضافة بعض الملامح الثقافية الريفية لأسلوب الحياة في المدينة، كما أن البحث على مستوى معيشي أفضل أدى بالسكان إلى الانتقال والهجرة من الريف نحو المدن حيث يسهل التعليم والنقل وتوفر مختلف المرافق والخدمات.

التصنيع: يعتبر التصنيع حجر الأساس وعملية ديناميكية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، إذ يتوقف عليه تصحيح الاختلالات الهيكلية وذلك بجعل الهيكل الاقتصادي للمجتمع يأخذ طابعا معينا يتميز عن غيره، فالتصنيع يحتل مكانة هامة في الاقتصاد الوطني والعالمي ولكن بعد ظهور المصانع الكبرى التي تحتاج إلى الكثير من اليد العاملة هاجر العديد من سكان الأرياف نحوى المناطق الصناعية ونظرا لعدم مسايرة الإمكانيات المتاحة للحاجات المتنامية للسكان في المدن أدى إلى تفاقم المشاكل وتفاقم حدتها، مما أدى إلى ظهور هذه الأحياء الفوضوية بسرعة مذهلة[17]، بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تلعب دورا هاما وبارزا في قيامها[18]،حيث يرى **"كامينوس"** أن هذه العوامل ساعدت في تكوين هذه المناطق وكذا المعدلات والمعايير التصميمية المرتفعة الثمن، فمعظم تعليمات وقوانين التخطيط والمباني في البلاد المتطورة في أوروبا وأمريكا ذات مستوى رفيع، والواقع يستطع جزء صغير من السكان أن يستوفوا حقيقة هذه المعدلات، فينتج عن ذلك أن الأغلبية العظمى من المباني تكون دون هذه المعدلات المرتفعة وغير ممثلة للظروف الحقيقية للمجتمع مما ينتج عنه انتشار مناطق الإسكان العشوائي[19]

يبدوا جليا أن الأحياء القصديرية قد أصبحت تشكل جزءا من عملية أساسية لظاهرتي الهجرة الريفية والتحضر في كثير من البلدان النامية، ويؤكد المهتمون بالدراسات الحضرية أن النمو الديمغرافي السريع وطبيعة السياسات التنموية وحركة التصنيع، كلها عوامل ساهمت وما زالت تساهم بشكل أو بأخر في تكثيف الهجرة الريفية والتحضر السريع وبروز الأحياء القصديرية وسرعة تكاثرها.

3/ النظريات المفسرة لظاهرة الأحياء القصديرية:

تعددت المداخل النظرية والمنهجية التي حاولت تفسير الواقع الفعلي لظاهرة الأحياء القصديرية فهناك من يرى أن المشاكل التي تواجه البلدان النامية كالفقر والبطالة والأحياء القصديرية ناتجة عن خلل الهيكل الاقتصادي وهذا ما حاولت **نظرية القطاع الحضري غير الرسمي** دراسته وتفسيره من خلال دراسة الفئات الدنيا في الوسط الحضري والمسماة بالشريحة السوسيو اقتصادية الأكثر حرمانا من خلال فهم الحرمان فهما سوسيولوجيا حقيقيا والذي ينبغي أن يتم في ضوء جملة من المؤشرات: الوضع المزري، انخفاض الدخل، الفقر، الأمراض، وضعية المسكن وصعوبة الاندماج مع الوسط، هذه المؤشرات يمثلها اغلب سكان الأحياء القصديرية وكذا المهاجرون من الريف إلى المدن والتي يمكن أن نلمسها في التحليلات الامبريقية التي مالت إلى إبراز قضيتين أساسيتين ترتبط الأولى بالدور الاجتماعي الاقتصادي الذي تلعبه الأنشطة غير الرسمية، والثانية ترتبط بشتى صور الاستغلال الذي تتعرض له في سياق التنمية الحضرية[20] التي غالبا ما يخصص لها جانب كبير من الاستثمار لمواجهة المشكلات الحضرية كنمو الأحياء المتخلفة، قلة الخدمات التعليمية والترويحية، هذه القضايا التي لا تزال محل جدل لارتباطها بالظروف السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية السائدة في كل بلد، ولهذا نجد أن نمو القطاع الحضري غير الرسمي بسرعة مع تزايد ندرة فرص العمل وتواجد الأحياء القصديرية التي يمثلها اغلب شرائح المجتمع الضعيفة الدخل من المهاجرين والفقراء الذين يتدبرون أمرهم حتى يستمروا في الوجود ولو على هامش الاقتصاد الحديث[21]، وهذا ما يعكس الأوضاع المزرية للفئات الاجتماعية المتواجدة على هامش النشاطات الرسمية وقصور التنمية الحضرية.

ويكاد يتركز معظم الجدل الدائر في النظرية الحضرية الحاصل حول واقع الفئات الدنيا التي تشغل مساحات ومناطق واسعة من مدن البلدان النامية المعاصرة والتي تخضع لعلاقة السيطرة والتبعية وتتعرض لشتى صور المحاصرة والتهميش والتي كانت الانثروبولوجيا الاجتماعية سباقة إلى تشخيص الواقع الفعلي للفقراء من خلال تركيز جديد على العلاقات الاجتماعية في المناطق الحضرية المنخفضة الدخل، وفي هذا الإطار برزت مقاربات نظرية تناولت ظاهرة الفقر الحضري والتي في الغالب ترتبط بالفئات الاجتماعية الدنيا المتواجدة على حدود المدينة وفي الأطراف، هذه الدراسات اهتمت بشبكة العلاقات الاجتماعية التي تربط فقراء الحضر واستيعاب المهاجرين الريفيين في البيئة الحضرية بالاعتماد على النفس في توفير الإسكان العشوائي والمتخلف[22]، كما ان نظرة متأنية لفحص الأعمال الكثيرة عن الأحياء القصديرية والعشوائيات الحضرية سوف تسلم بالتأكيد إلى حقيقة هامة مفادها أن هذه الأحياء تمثل تشوها حضريا ونسيجا اجتماعيا غير منسجم، ومن ثمة تكشف الدراسات الحضرية عن وجود اهتمام معين بدراسة الهامشية كظاهرة ملموسة وواقع اجتماعي واقتصادي وسياسي وتاريخي على اعتبار أن الهامشية ذات علاقة بالنظام الاجتماعي القائم، ولهذا نجد أصحاب **نظرية الهامشية الحضرية** يتخذون من المضمون المعطى للهامشية والتوجيه النظري نقطة البداية وان الفهم المنظم للواقع يتطلب الأخذ بعين الاعتبار الجوانب التاريخية، الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، وتعرف الهامشية بأنها:" وضع متدني في إطار نظام للتدرج الاجتماعي، يتولد عنه محاصرة فئة اجتماعية وعزلها كليا أو جزئيا"[23]، وهنا نجد بعض الدارسين يصفون سكان الأحياء القصديرية بالهامشية، فهم جغرافيا يعيشون على أطراف المدينة، وظيفيا محرومون من الخدمات الحضرية، اجتماعيا ونفسيا واقتصاديا بعيدون عن الحياة الحضرية بوجه عام[24]، هذا وقد تناولت **النظرية الايكولوجية** كمدخل منهجي المدينة بالدراسة كونها ظاهرة اجتماعية و مكانا طبيعيا لإقامة الإنسان المتحضر، وحللت مظاهر تركيبها الحضري وأشكال التأثير بين مختلف القوى المشكلة لها، وقد حددت هذه المقاربة بالباحثين إلى تقسيم المدينة إلى مناطق اجتماعية وثقافية متمايزة عن بعضها البعض أبرز هؤلاء العلماء "**بيرجس** "في سنة 1925 فيما قدمه من تصور نظري خاص للنمط الايكولوجي للمدينة و تعرف هذه النظرية باسم **نظرية الدوائر المتركزة** أو **التصور الحلقي** ومؤداها أن القلب التجاري أكثر مناطق المدينة تأثيرا و توجيها للجماعات البشرية في بقية المناطق وذلك أن السكان في الدوائر المحيطة يحاولون غزو منطقة القلب لتحل محل سكان آخرين يتوجهون نحو الضواحي ويؤدي ذلك إلى عملية فصل بين سكان المدينة وظهور عمليات بيئية كالغزو والتتابع والاستيعاب والفصل[25]، اما الحلقة الثانية فهي المنطقة الانتقالية (التحول) تتميز بالكثافة السكانية العالية، وانخفاض

ملحوظ في الدخل الفردي، تسودها أحوال سكنية متدهورة[26]، اما الحلقة الثالثة فهي منطقة التدهور يقطنها العمال وأصحاب المهن الذين لهم تطلعات لتحسين مستوى معيشتهم، اما الرابعة فتتضمن منطقة مساكن الأسرة الواحدة وأحياء الأعمال المحلية والشقق والعمارات الجميلة وبعض فنادق الإقامة، ويسكن هذه المنطقة أصحاب المهن الحرة وصغار المنظمين[27]، اما الحلقة الاخير فهي منطقة الضواحي (النطاق النامي) فتقع خارج حدود المدينة وتمثل منطقة سكن لذوي الدخول المرتفعة[28]، وترى هذه النظرية ان الاحياء الفقيرة والمتخلفة تكثر حتى داخل وبالقرب من مركز المدينة وانتشار ظاهرة ترييف المدن بفعل احياء الصفيح على الاطراف وداخل الحيز العمراني، كما قدم "**هومر هويت**" في نهاية الثلاثينيات (1939) إطارا تصوريا يحاول فيه تحديد النمط الإيكولوجي في ضوء فكرة القطاع (**نظرية القطاع**)، وادخل مفهوم القطاع كبديل لمفهوم الحلقات والدوائر المتتابعة وأوضح أن تحديد سكن القطاعات يعتمد على القيم الإيجارية وقد درس بصفة خاصة متغير الدخل، واتضح له أن ما يحدد انتشار المناطق السكنية هو دخل الأفراد، لذا فقد قسم المناطق السكنية إلى ثلاثة قطاعات رئيسية إلى جانب مناطق النشاطات وهي قطاع الإيجارات المنخفضة ويضم العمال ذوي الدخول المحدودة، قطاع الإيجارات المتوسطة يضم الأفراد ذوي الدخول المتوسطة واخيرا قطاع الإيجارات المرتفعة يضم الأغنياء أي الأفراد ذوي الدخول المرتفعة، ومن هذه القطاعات الثلاث التي ادرجها "**هويت**" ان الاحياء المتخلفة تتواجد في مناطق النازحين من الارياف داخل المدن، كما أكد أن النمو الحضري يتحدد في ضوء امتداد النمط السائد من أنماط استخدام الأرض ونظر إلى المدينة كدائرة وإلى المناطق الأخرى كقطاعات، وأن النمو الحضري يتم بأقصى سرعة على خطوط النقل الرئيسية وعلى الخطوط الأقل مقاومة أي ان ما يحكم التركيب الداخلي للمدن هو الطرق التي تخرج من قلب المدينة في اتجاه الأطراف[29]، وتميزت هذه النظرية بمحدوديتها وضيق نطاق تطبيقها، بسبب انطلاقها من نمط ايكولوجي محدد يعكس واقع بعض المدن في فترة تاريخية معينة، وفي منتصف الأربعينيات ظهرت **نظرية النويات المتعددة** ل"**هاريس وألمان**"، ينطلق أساسها من ان الكثير من المدن لا تبنى حول مركز واحد فحسب بل عدة نويات قد تبدأ من عمق المدينة وتنمو مع نموها وتنطبق فكرة هذه النظرية بوضوح على المدن التي تضم اثناء توسعها عددا من القرى والمدن الصغيرة المجاورة، وقد حاول "**هاريس وألمان**" التوصل إلى تفسير أسلم للنمط الإيكولوجي واستندا إلى فكرة أساسية تؤكد على أن نمو المدن لا يعتمد على نوات واحدة وإنما على نويات متعددة، حيث يعتقدان أن المدن تنمو حول بعض النويات المنفصلة وليس حول مركز واحد، وأهم هذه النويات: نواة النشاطات التجارية والخدمات الرئيسية في مركز المدينة، نواة تجارة الجملة والصناعات الخفيفة ونواة الصناعات على أطراف المدن، وحول هذه النويات تتوزع مناطق سكنية متنوعة بعضها للدخل المحدد والبعض الاخر للدخل المتوسط، وبعض ثالث للدخل المرتفع، اما منطقة الضواحي فتمثل نطاقا انتقاليا بين الريف والمدينة لقربها من العمل والمصانع وبهذا تنتشر مناطق واحياء دخيلة على المدينة وذات ثقافة ريفية تنمو بشكل رهيب بحثا عن فرص وحياة افضل، وتؤثر في النمو الحضري وعلى توزيع الأنشطة في المدينة[30]، ويذهب"**لويس وارث**" في نظريته"**الحضرية كأسلوب للحياة**" الى ان نمو المدن وتنوعها يؤديان الى اضعاف العلاقات الاجتماعية بين السكان، وان أساليب الضبط الرسمية تحل محل أساليب الضبط غير الرسمية القائمة على التقاليد والعرف، وبالتالي فانه مع نمو المدينة وتزايد حجمها تتحول العلاقات بين الافراد من علاقات شخصية الى علاقات رسمية، كما ان تزايد حجم المدينة يصعب الإقامة في منطقة واحدة وبذلك تنمو الاحياء المتباعدة ويتضاعف دور وسائل الاتصال في الربط بين السكان وتشكيل اتجاهاتهم[31] وهو ما يؤدي الى ظهور الاحياء الفوضيوية والقصديرية على ضفاف المدن،ويذهب رواد نظرية "**الاتجاه القيمي**" الى تفسير التنظيمات الإيكولوجية والاجتماعية والحضرية في ضوء القيم الاجتماعية والثقافية وتحديد أنماط استخدامات الأرض والبناء الاجتماعي بالاستناد إلى التوجهات القيمية كمتغير أساسي وعلى رأس هذه الأبحاث تلك التي قدمها "**ماكس فيبر**" حيث اعتبر القيم التي سيطرت على الأنساق الاجتماعية والثقافية متغيرات مستقلة واتخذت من البناء الاجتماعي متغيرا تابعا، بالإضافة الى ذلك فقد ركز أصحاب هذا الاتجاه على أهمية تأثير القيم في تشكيل البناء الايكولوجي للمدينة وتحديد ملامح البناء الاجتماعي لها ولهذا نجد ان المهاجرين الريفيين يتخذون من اطراف المدن مكانا خاصا للإقامة حيث يمكنهم ممارسة قيمهم الخاصة بهم وهو ما يؤدي الى ظهور الاحياء القصديرية على حواف المدن.[32]

من خلال عرض اهم النظريات المفسرة والموضحة للامتداد الفيزيقي للمدينة يتضح ان الاحياء القصديرية تقع اما بالقرب من المكان المركزي او في ضواحي المدن، تحوي مختلف المشاكل كالأمراض، التشرد والاجرام، كما انه لا تخلو مدينة في العالم منها.

4/ آثار الأحياء القصديرية على المدن:

تعيش المدينة وضعية وحالة صعبة بفعل النمو الحضري المرتفع وزيادة الأكواخ القصديرية التي تفرز مشاكل عديدة وتؤثر بدون شك على النمو العمراني السليم للمدينة في شتى النواحي، فمن الناحية الاجتماعية يمثل الحي القصديري صورة واضحة للفروق الاجتماعية فهو مكان بؤس يسكنه المرعبون حيث يعبر عن المجتمع المنحط، كما أن عدم توفر الأنشطة الترفيهية والثقافية في الحي القصديري يساهم في ظهور المشاكل وكل أنواع المشاحنات والآفات الاجتماعية الخطيرة.

أما من الناحية الثقافية فباعتبار المدينة قطب تجذب المهاجرين خاصة الريفيين الباحثين عن حياة أفضل، هؤلاء الوافدون الجدد يحملون ثقافة مختلفة ومغايرة لثقافة سكان الحضر وهذا ما يشعرهم بالاغتراب ويؤدي إلى التصادم والصراع الفكري.

أما من الناحية الاقتصادية يخلف الحي الفوضوي مشاكل عديدة يرجع ثمن علاجها على ميزانية البلدية والولاية، كما يعتبر انعكاس واضح لتفاقم أزمة السكن حيث يتطلب مبالغ كبيرة لإعادة تخطيطه وتنظيمه وإدماجه في المجتمع.

أما من الناحية الصحية فان الحي القصديري منطقة مكتظة ومتطرفة يقيم فيها الآلاف من السكان، يعيشون في شبه عزلة عن باقي المجتمع في مساكن غير صحية وغير نظيفة وهذا ما يؤدى إلى انتشار الأمراض المختلفة.

أما من الناحية البيئية فإن الحي القصديري لا يعطي صورة جميلة للمدينة بل يقدم الهامشية الاجتماعية بطريقة واضحة ومباشرة (تشويه منظرها الحضري) كما يعتبر مصدرا للتلوث البيئي بسبب انعدام قنوات الصرف الصحي وانتشار الروائح.

أما من الناحية النفسية فإن الضغوطات التي تواجه ساكن الحي القصديري تؤدي به إلى كثرة الانفعال والقلق والتوتر وهو ما يؤثر على حالته النفسية وسلوكه اليومي.

على ضوء ما سبق اتضح لنا أن هذا الموضوع من اعقد المواضيع وأكثرها تشعبا وتداخلا من حيث التنظيم والتسيير والتمويل، وذلك لكون هذا المجال تتفاعل فيه عدة قطاعات، وتتداخل فيه الكثير من العلوم، كما تبين أنها توجد عدة **أسباب تؤدي إلى ظهور الأحياء القصديرية في المدن ومن بينها** الهجرة ذلك أن المدينة تجذب المهاجرين خاصة الريفيين الباحثين عن حياة أفضل، هؤلاء الوافدون الجدد تدفع بهم ظروفهم الاقتصادية الصعبة إلى الاستقرار على حواف المدن ليخلقوا بذلك مناطق سكنية خاصة بهم يجسدون فيها طريقة حياتهم التي اعتادوا عليها في الريف كتربية الحيوانات والاشتغال بالزراعة وهذا ما يؤدي إلى التوسع العمراني غير المنظم وانتشار الأحياء الفوضوية وانهيار البيئة الحضرية... كل هذه الممارسات تنعكس سلبا على المدن وتؤدي إلى ترييفها وتشويه مرفولوجيتها ومظهرها العمراني.

5/ حلول مقترحة:

من خلال ما سبق عرضه وكذا ما توصلنا إليه نرى أن السياسة السكنية التي لا تعترف بحقيقة وجود واستمرار الأحياء القصديرية تؤدي في الغالب إلى ازدياد نموها وقيامها في مناطق تؤثر في باقي أجزاء المدينة، وبما أنه لا مناص من تكوينها فيجب التخطيط لها وإقامتها في مناطق منتقاة وبناء منشآت تسمح بتحسينها مع الوقت في المخطط على حسب المعايير الدنيا للتصميم، حيث يمكن لهذه المناطق مع التخطيط السليم أن تتحسن مع الوقت وتنمو مع نمو الإمكانيات حتى تصل إلى مستوى أفضل من المستوى البدائي لها ذلك

أن التخطيط احتل في العصر الحاضر مكانا بارزاً بين الموضوعات التي تتسابق الأمم في الأخذ بأساليبها للنهوض والسير قدما في مسيرة الحضارة البشرية ووفقا لأهداف محددة واضحة المعالم للتطور في شتى مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية من خلال رسم الملامح العامة للمستقبل والتنبؤ بالإمكانيات والاحتياجات"[33]بهدف وضع الخطط المعمارية للمدن باتخاذ القرارات الرشيدة في رسم السياسات المختلفة وتنفيذها حيث يتضمن تقدير دقيق للوسائل والغايات[34]، أي وضع سياسة أو خطة تستهدف الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بالشكل الذي يحقق حياة أفضل للمواطنين، ومن أهم أنواع التخطيط لمواجهة مشكلة الأحياء القصديرية:

أ/ التخطيط الاجتماعي للأحياء القصديرية: ويتطلب معرفة وثيقة بتكوين المجتمعات والوظائف التي تؤديها ومدى ارتباطها ببعضها، وكذا المبادئ الاجتماعية التي تؤدي إلى تكامل المجتمع وكذا معرفة طرق التنظيم والتنسيق بين القوى الاجتماعية لتحقيق الرفاهية للمجتمع، ويراعى في ذلك الظروف الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية المنبثقة عن التغير الاجتماعي وهذا ما يتيح فرص أكبر للاحتمالات والاختيارات[35]

ب/التخطيط التنموي للأحياء القصديرية: يمكن القول أن التخطيط التنموي عبارة عن مجموعة من الإجراءات المرحلية المقصودة والمنظمة والمشرعة، التي تنفذ في فترة زمنية معينة على مستوى **الحي القصديري** وبجهد جماعي تعاوني جاد، تستخدم فيه أدوات ووسائل متعددة تحقق استغلال أمثل للموارد الطبيعية والبشرية الكامنة والإمكانيات والموارد المادية المتاحة، وبشكل يعمل على إحداث التغيير المطلوب والمرغوب في المجتمع، مع توجيه وضبط ومتابعة لهذا التغيير في جوانب الحياة المختلفة لمنع حدوث أي آثار سلبية ناتجة عنه وإبقاءه ضمن التغيير المطلوب والمنشود.

ج/التخطيط العمراني للأحياء القصديرية: باعتبار التخطيط العمراني أداة ووسيلة لتحقيق المصلحة العامة لكافة قطاعات وفئات المجتمع من خلال وضع تصورات ورؤى لأوضاع مستقبلية مرغوبة ومفضلة، لتوزيع الأنشطة والاستعمالات المجتمعية في المكان الملائم وفي الوقت المناسب، وبما يحقق التوازن بين احتياجات التنمية في الحاضر والمستقبل القريب من ناحية، وبين احتياجات التنمية لأجيال المستقبل البعيد من ناحية أخرى، أي تحقيق ما يعرف بالتنمية المستدامة، وبما يحقق التوازن بين الرؤى الاستراتيجية والطموحات والرغبات من ناحية، وبين محددات الموارد والإمكانات الواقعية من ناحية أخرى، مع ضمان تحقيق التـــنسيق والتكامل في استيفاء احتياجات ومتطلبات القطاعات التـــنموية الشاملة، سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وبيئية... من خلال التزويد بالخدمات والمرافق العامة، وشبكات البنية الأساسية بأنواعها المختلفة، ومن خلال وضع الاستراتيجيات والسياسات العامة، ووضع وتحديد البرامج والمشروعات العمرانية، على سبيل المثال في التالي: إسكان، نقل وطرق، جسور، خدمات ومرافق عامة...وفي إطار تشريعي وقانوني واضح وملزم، ومن خلال عمليات وإجراءات محددة، وبتـــنسيق وضمان مشاركة مجتمعية كاملة، خلال كافة مراحل العملية التخطيطية[36] وكأمثلة على ذلك عنى **"غراهم تيبل"** عناية كبيرة بالإسكان الحضري في غانا ودرس ظاهرة تحسين ظروف حياة سكان الأحياء القصديرية في علاقة ربطها بالمعطيات الثقافية وبين أهمية شعور الفرد بالملكية الخاصة وفي تحسين صناعة المسكن والبحث على النوعية الجيدة للمحيط، وفي نفس الاتجاه يستنكر "أولير" حكم تحطيم وإزالة هذه الأحياء ويدعم فكرة استصلاح وترميم الأكواخ مؤكدا على أهمية العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، أما في الجزائر وفي سنة 1963 وضعت السلطة المركزية الجزائرية مشروعا للتغلب على ظاهرة أزمة السكن وذلك بإدخال ترميمات وتحسين مساكن هذه الأحياء وبناء التجهيزات الجماعية الضرورية حيث قامت أول تجربة في جانفي 1963 بالعاصمة في حي قصديري يقع بوادي أوشايح وكان عدد سكانه 900 ساكن يقطنون 20 كوخا، وبعد سنتين من البناء الذاتي جددت معظم المساكن وأنجزت مدرستان ومستوصف وسوق تجاري، وهذه التجربة ليست فاشلة واستطاع السكان أن يوفروا بأنفسهم المرافق الضرورية، حيث كونوا حياة اجتماعية واقتصادية دون أن يهدم الحي أو ينتقل سكانه إلى مناطق سكانية أخرى[37]، أما عملية الإزالة فلا تكون مبررة إلا عندما تكون الدولة قادرة على إعادة تسكين العائلات التي تم إجلاءها بحيث تعتبر عملية الإجلاء هي المرحلة الثانية من البرنامج السكني بينما تكون المرحلة الأولى هي توفير السكن البديل.

في **الأخير** ارتأينا إلى أن ظاهرة الأحياء القصديرية تشكل قاسما مشتركا لمدن البلدان النامية وهذا بفعل النمو الحضري السريع وعدم تماشي العرض من الوحدات السكنية مع هذا النمو المصحوب بضغط شديد وطلب متزايد على رقعة الأرض السكنية، ويبدو جليا أن هذه الأحياء قد أصبحت تشكل جزءا من عملية أساسية لظاهرتي الهجرة الريفية والتحضر حيث يؤكد المهتمون بالدراسات الحضرية أن النمو الديمغرافي السريع وطبيعة السياسات التنموية وحركة التصنيع، كلها عوامل ساهمت بشكل أو بآخر في تكثيف الهجرة والتحضر السريع وبروز الأحياء القصديرية وسرعة تكاثرها في هذه البلدان، في حين يميل بعض الباحثين إلى القول بأن نشأة هذه الأحياء ترتبط عادة بالاستيلاء ووضع اليد على الأرض بطريقة غير شرعية، وهناك من يعتبر أن هذه الأحياء وأساليب بنائها مجرد أفعال اجتماعية غير محبذة وانحراف اجتماعي منبوذ كما أنها لا تشكل بالضرورة مرحلة انتقالية نحو التحضر ما دام يمكن تجنبها إذا ما توفرت الكفاءة والخبرة في الإسكان وتدبر المصادر المالية.

الهوامش:

[1]قيرة إسماعيل وآخرون: التخطيط والتنمية الحضرية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، 2008، ص 05

حميد خروف واخرن: الاشكالات النظرية والواقع ــ مجتع المدينة نموذجا ــ منشورات جامعة قسنطينة، ص 14. 2

3العلي جميلة: واقع الاحياء المتخلفة بمجتمع مدينة سطيف، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2007/2006، ص 18،

العلي جميلة: مرجع سابق، ص 15 [4]

[5]حسين عبد الحميد أحمد رشوان: مشكلات المدينة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية،2002، ص11.

[6]مصطفى الخشاب: علم الاجتماع الحضري الأنجلو أمريكي، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، ط2، 1982، ص60

[7]محمد أحمد غنيم: المدينة، دراسة في الانثروبولوجيا الحضرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1987، ص 151.

[8] المادة (04) من القانون 06 /06 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة.

[9]د إبراهيم توهامي: الأحياء المختلفة بين التهميش والاندماج في البناء السوسيو ــ اقتصادي الحضري ــ مجلة الإنسان والمدينة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر 2011، ط 03، ص 34.

[10]د السيد عبد العاطي السيد: علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق ــ مشكلات وتطبيق ــ دار المعرفة، الجامعية، الإسكندرية، ج02، 1993، ص 272

[11]عبد الحميد دليمي: دراسة لواقع الأحياء القصديرية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2007، ص 14.

[12]د عبد الحميد دليمي: الواقع والظواهر الحضرية، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، ب س، ص 110

[13]د عبد الحميد دليمي: الواقع والظواهر الحضرية، مرجع سابق، ص120

[14]د عبد الحميد دليمي: الواقع والظواهر الحضرية، مرجع سابق، ص120

[15]د محمد بيومي أحمد: علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1987، ص 291.

[16] محمد عبد الفتاح عبد الله: تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006، ص86

[17]على بوعناقة: الأحياء غير المخططة وانعكاساتها النفسية والاجتماعية على الشباب "دراسة ميدانية مقارنة"، ديوان المطبوعات الوطنية، الجزائر 1987، ص 04.

[18] حسين عبد الحميد أحمد رشوان: مشكلات المدينة ــ دراسة في علم الاجتماع الحضري ــ مؤسسة الجامعة للشباب، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 111.

[19]عبد الحميد دليمي: دراسة لواقع الأحياء القصديرية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2007، ص 147.

[20] إبراهيم التوهامي واخرون: العولمة والاقتصاد غير الرسمي، مجلة الانسان والمدينة، مخبر الانسان والمدينة، جامعة منتوري قسنطينة، 2004، ص99.

[21] سلاطنية رضا: الاحياء المتخلفة والنمو العمراني – دراسة ميدانية لحي الديار الزرقاء مدينة سوق اهراس–مذرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة منتوري قسنطينة، 2006/2005، ص 35.

[22] سلاطنية رضا: مرجع سابق، ص 36.

[23] إبراهيم التوهامي واخرون: العولمة والاقتصاد غير الرسمي، مرجع سابق، 165.

[24] سلاطنية رضا: مرجع سابق، ص 41.

[25] السيد الحسيني: المدينة–دراسة في علم الاجتماع الحضري، دار المعارف، القاهرة، 1981، ص 115.

[26]جان فرنسوا دورتيه: معجم العلوم الإنسانية، ترجمة جورج كتورة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2009، ص969–970.

[27] السيد الحسيني: المدينة–دراسة في علم الاجتماع الحضري، دار المعارف، القاهرة، 1981، ص 115.

[28] سعيد ناصف: المدينة الإسلامية –دراسة في نشأة التحضر–، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1999، ص19

[29] عبد العزيز بوودن: المشكلات الاجتماعية للنمو الحضري في الجزائر، حالة مدينة قسنطينة، مذكرة مكملة لنيل شهادة دكتوراه دولة في علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري، قسنطينة،2001، ص70.

[30] القطب وأبو عياش: الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية، وكالة المطبوعات، الكويت،1980، ص111.

[31] بوجمعة خلف الله: العمران والمدينة، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2005، ص112.

[32] بوجمعة خلف الله: العمران والمدينة، مرجع سبق ذكره، ص113.

[33]ثائر مطلق محمد عياصرة: التخطيط الإقليمي ـــ دراسة نظرية وتطبيقية، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2009، ص23.

34عثمان محمد غنيم: تخطيط استخدام الأرض الريفي والحضري، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط2، 2008، ص20.

[35]على بوعناقة: الأحياء غير المخططة وانعكاساتها النفسية والاجتماعية على الشباب "دراسة ميدانية مقارنة"، ديوان المطبوعات الوطنية، الجزائر 1987، ص 04.

[36]عبد الحميد دليمي: الواقع والظواهر الحضرية، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، ب س، ص 110.

[37] عبد الحميد دليمي: دراسة لواقع الأحياء القصديرية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2007، ص 150.